

تدخل أكثر فاعلية في التصدي لاحكام المقاطعة العربية . وقد ظهرت بوادر ذلك في الشهر الماضي عندما وافقت احدى لجان مجلس الشيوخ الفرعية على مشروع قانون يعطي الحكومة مزيدا من السلطة للعمل ضد الشركات الاميركية التي تمثل لمقاطعة اقتصادية تفرضها دولة اجنبية . وقال السناتور هاريسون وليامز احد المشتركين في تقديم مشروع القانون ان هناك حاجة الى سلطات تنفيذية اقوى لأن الحكومة الاميركية لا تملك غير القليل لتشجيع الشركات على عدم الاذعان للمقاطعة . وينص مشروع القانون الشركات الاميركية من رفض التعامل مع شركات اميركية اخرى بسبب اي تهديد بالمقاطعة . كما انه يلزم الشركات بان تبلغ الحكومة اذا كانت ستمثل طلبات المقاطعة ويلزم مشروع القانون ايضا الحكومة بنشر التقارير عن الشركات التي تمثل للمقاطعة . ( « السفير » ١٨/٩ ، نقلا عن « رويتر » ) . ومن الواضح ان المقصود بهذا القانون المقاطعة العربية تحديدا .

**عصام سخيني**

## (٢) القضية الفلسطينية دوليا

وعسكري كبير وعلى مستوى رفيع من الامة . اكتسبت زيارة الرئيس الاسد اهميتها الخاصة من عدة عناصر أهمها كون الوند المرافق ضم بين امضائه ممثلين عن الحكومة السورية وحزب البعث العربي الاشتراكي ووزير الدفاع ، ومن قيام الزعامة السوفياتية الثلاثية باستقبال الرئيس الاسد بكامل هيئتها . وعلى الرغم من ان المحادثات في موسكو احييت بتكتم كبير اكدت مصادر دبلوماسية ان المحادثات تطرقت الى الخطوة التي يتصف بها الوضع الحالي في الشرق الاوسط على اثر توقيع اتفاقية سيناء والصدع الكبير الذي تركته هذه الخطوة المنفردة في علاقات التضامن العربي وخاصة العلاقات السورية المصرية . ولا شك ان البحث في هذا الموضوع قد تناول الحرب الاهلية في لبنان واحتمالات احتلال اسرائيل لجنوب لبنان وتهديدها بذلك امن سوريا ، يضاف الى ذلك مسألة الاتفاقات السرية الاميركية الاسرائيلية المتعلقة بشحنات الاسلحة الهجومية المتقدمة جدا ( مثل صواريخ بيرشينغ ) والتي تشكل تهديدا ضخما للعواصم العربية . كذلك تطرقت محادثات الاسد

نورد ما زالت مدرجة على اللائحة السوداء وان مصر لا تستطيع ان تتعامل معها . وقال ان الشركة طلبت من مكتب المقاطعة في شهر ايلول ١٩٧٥ رفع اسمها من اللائحة السوداء ولكن المكتب لم يرد على الطلب الى الان ( « النهار » ١٠/٢٢ ) .

والجدير بالذكر هنا ان الرأسمال الاميركي بتأثيره الحاسم على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة دفع الادارة الاميركية الى الوقوف في وجه المقاطعة العربية سواء لمصلحة اسرائيل ام لمصلحة الرأسمال الاميركي نفسه . ففي العام ١٩٦٤ بدأت حملة في الكونجرس لاصدار تشريعات مناهضة لانظمة المقاطعة . وفي العام ١٩٦٥ صدر قانون صدقة الرئيس جونسون يتوجب بموجبه على المصدرين ابلاغ وزارة التجارة ضمن مهلة ١٥ يوما عن اي طلب من دولة اجنبية يتعلق بمقاطعة دولة اجنبية اخرى او يفرض اي حد على حرية التجارة مع دولة ما ( المصدر نفسه ، ص ١١٠ ) . والان بعد الهجمة الاميركية الجديدة على المنطقة العربية تشتد الحاجة الى تدخل الادارة الاميركية

ما زالت التطورات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية تتفاعل وتكتشف بصفتها ذيول ونفائج لاتفاقية سيناء الاسرائيلية - الساداتية . ومن الاحداث الهامة التي جرت خلال الفترة الاخيرة هي هذا المضمار هي زيارة الرئيس السادات للعواصم الغربية الرئيسية ( واشنطن ، باريس ولندن ) وتستبد هذه الرحلة خلوتها واهميتها ليس من كونها مجرد زيارة يقوم بها رئيس دولة الى بضع عواصم هامة بل من كونها جاءت تكريما لكافة المعاني التراجعية والمغازي التنازلية التي تضمنتها اتفاقية سيناء ، هذا بالاضافة الى كون الجولة رمزا يعلن ويؤكد من ان واحد نهج السياسة الساداتية المتجه بسرعة متزايدة نحو الالتقاء الكلي مع اهداف الاجبرالية الاميركية في منطقتنا . قبل التطرق الى تفاصيل رحلة السادات « نحو الغرب » لا بد من الاشارة الى بعض العناصر الهامة في الاجواء السياسية التي احاطت بانطلاق جولته . اولاً ، هناك الزيارة السريعة والقصيرة التي قام بها الرئيس الاسد الى موسكو في الاسبوع الثاني من تشرين الاول المنصرم على رأس وفد سياسي